

مُنْتدى الدوحة يُواصل أعماله بجلستين حول التحدّيات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة في المنطقة والتعاون الدولي



الدوحة في ٢١ مايو /قنا/

تواصلت صباح اليوم أعمال مُنتدى الدوحة بفندق "ريتز كارلتون" حيث عقدت جلستين الأولى تحت عنوان "الديمقراطية: التحدّيات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة في المنطقة" والثانية بعنوان "التعاون الدولي: آفاق الشراكة - التحدّيات ومُستلزمات النجاح".

وتحدّث في الجلسة الأولى الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل وزير الخارجية السابق وزير الاستثمار في السودان عن التحدّيات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة في المنطقة من خلال خمس محاور هي تطوّر النظام العالمي والإقليمي نحو الديمقراطية والقضية الفلسطينية واستغلالها من قبل النخب العربيّة لاستنباط عمليّة الإصلاح في المنطقة العربيّة والبيئة السياسيّة في المنطقة العربيّة عند قيام ثورات الربيع العربي والتحدّيات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة في المنطقة العربيّة ومُستقبل المنطقة بعد ثورات الربيع العربي.

كما تحدّث في الجلسة الدكتور عبد العزيز عثمان صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث، وقال إن من التحدّيات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة القدرة على الاستمرار في المسيرة الديمقراطيّة التي فرضتها ثورات الربيع العربي، مُضيفاً أن الفئات الحاكمة اليوم تحاول إدخال تعديلات على النظام الديمقراطي القائم لتحويله وبشكل تدريجي إلى أنظمة شموليّة.

وأشار إلى أن هذه الانظمة تلجأ إلى إدخال تعديلات دستوريّة تضمن احتكارها للسلطة إلى ما لا نهاية وجعل الممارسات الديمقراطيّة تناسب حالة احتكارها للسلطة مما يمنح حالة احتكارها للسلطة نوعاً من الشرعيّة والقبول، منوهاً إلى أن من التحدّيات التي تواجهها الديمقراطيات الجديدة تحديّات أمنيّة واقتصاديّة.

وناقش المُشاركون في الجلسة ذاتها موضوعات بناء دولة المؤسسات والقانون والدستور ومبدأ الفصل بين السلطات والمساءلة القانونيّة، إضافة إلى المحافظة على وحدة النسيج والمُكونات الاجتماعيّة والثقافيّة والطائفيّة والدينيّة وصيانة الحقوق المدنيّة وحرية التعبير والتظاهر السلمي للشعوب لتقرير المصير ودور مُنظمات المجتمع المدني في دعم الإصلاح فضلاً عن دور المؤسسات الماليّة الدوليّة في البناء والتعمير والتنمية ومُكافحة الفساد والفقر والامية والبطالة وتحقيق الأمن والاستقرار والمصالحة.

أما الجلسة الثانية للمُنندى تحت عنوان "التعاون الدولي: آفاق الشراكة - التحديات ومُستلزمات النجاح"، وجرى خلالها طرح عدد من أوراق الأعمال حول فضّ النزاعات: القوى العظمى والمصالح الاستراتيجية المُتباينة ودور المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز مأسسة التعاون لتحقيق التنمية المُستدامة ودور المُساعدات والمعونات والمشاريع المُشتركة العامة في التنمية والشراكة بين القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والتحديات في مجال خلق فرص العمل ومُكافحة الفقر.

ومن المُقرّر أن تعقد جليستان مسائيتين الأولى عن الإعلام الرقمي والثانية عن تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على التمتع بحقوق الإنسان.